

أسس التغيير الاجتماعي وعوامله في الرؤية القرآنية

الشيخ أبو بكر محمد جالو⁽¹⁾

ملخص:

يُعدُّ مفهوم التغيير الاجتماعي وفق المنظور القرآني من أبرز السُّنن الإلهية الشاملة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري مجرى تاريخ الحياة الإنسانية وأهمها؛ بغض النظر عن اختلاف الأزمنة والأمم والطبقات والملل؛ ما يجعله موضع اهتمام كبير للكتاب المجيد، من منطلق أنَّ الهدف الأساس لجميع الرسالات الإلهية وبعث الأنبياء ﷺ يكمن في بناء شخصية الإنسان بناءً هادفًا ومسؤولًا، وهداياته نحو السعادة الأبدية، قال -تعالى-: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽²⁾، وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ...﴾⁽³⁾. ويؤكد القرآن الكريم على أنَّ أيَّ قرار يهدف إلى إدارة مسيرة حياة الإنسان الاجتماعية، فهو منوط بإرادته الاختيارية وتحركاته السلوكية، هذا بالإضافة إلى القدرة والمشية الإلهية المطلقتين، الأمر الذي يؤشِّر على وجود فوائد سامية لعملية التغيير الاجتماعي، قد وضع الكتاب المجيد بصمته عليها؛

(1) باحث في الفكر الإسلامي وأستاذ في جامعة المصطفى العالمية في سوريا، من غينيا كوناكري.

(2) سورة الجمعة، الآية 2.

(3) سورة الأنفال، الآية 24.

أبرزها: تحقيق العدالة الاجتماعيّة، وضمان وحدة الأمة وسعادتها، ووضع حدٍّ لضمان الحقوق والواجبات خلال مسيرة حياة الإنسان الاجتماعيّة، وتحقيق المساواة بين جميع أطراف البشر وفق المنظومة الإسلاميّة، قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيَّهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيَّهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽¹⁾، وضمان الأمن والسلام الاجتماعيّين.

ومن خلال تتبّع الآيات القرآنيّة الكريمة وأقوال العلماء والمفسّرين، يظهر أنّ القرآن الكريم قد وضع جملةً من النقاط المركزيّة التي يجب الانطلاق منها لتحقيق عمليّة التغيّر الاجتماعيّ؛ بعضها تشكل أسساً للتغيّر، وبعضها الآخر عوامل له؛ وهو ما تروم هذه الدراسة بحثه.

كلمات مفتاحيّة:

القرآن الكريم، الأسس، التغيّر، المجتمع، المثل الأعلى، العوامل.

(1) سورة البقرة، الآية 228.

مقدمة:

يقول الله -تبارك وتعالى- في محكم كتابه المجيد: ﴿.. إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽¹⁾، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا تَعَمَّةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾.

يظهر من خلال هاتين الآيتين الكريمتين أنّ مراجعة الفرد والمجتمع لشخصيته الذاتية؛ تشكّل منطلقاً لتغيير أحوال حياته ومحيطه الاجتماعيّ، من خلال الرجوع إلى التعاليم السماوية المقدّسة، في إنجاز عملية التغيير الاجتماعيّ؛ لكون هذه السنن سنن كونية مطردة.

وقد ذهب الشهيد الصدر قده إلى أنّ السنن التاريخية هي سنن مطردة، وليست عشوائية تقوم على أساس الصدفة والاتفاق؛ وإنما هي علاقة ذات طابع موضوعي لا تتخلّف في الحالات الاعتيادية التي تجري فيها الطبيعة والكون على السنن العامة⁽³⁾.

وعرفها آخرون بأنها: «الطريقة المتبعة في معاملة الله للبشر؛ بناءً على سلوكهم وأفعالهم وموقفهم من شرع الله وأنبياؤه، وما يترتب على ذلك من نتائج في الدنيا والآخرة»⁽⁴⁾، وقيل: «تلك الضوابط والقوانين التي تتحكّم في عملية التاريخ»⁽⁵⁾. وقيل: «القانون العامّ الذي وضعه الله لحكم سلوك البشر وما يصيبهم»⁽⁶⁾.

ومن هنا، فإنّ مراجعة سلسلة تاريخ الحياة الاجتماعيّة للمجتمع، والحديث عن مختلف الأبعاد الاجتماعيّة القاسية التي يمرّ بها الإنسان خلال

(1) سورة الرعد، الآية 11.

(2) سورة الأنفال الآية 53.

(3) انظر: الصدر، محمد باقر: السنن التاريخية في القرآن الكريم، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1423هـ.ق/ 2011م، ص69.

(4) زيدان، عبد الكريم: السنن الإلهية في الأمم والمجتمعات والأفراد في الشريعة، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1996م، ص13.

(5) الصدر، السنن التاريخية في القرآن الكريم، م.س، ص49.

(6) الكفيسي، عامر: حركة التاريخ في القرآن الكريم -قضايا إسلامية معاصرة-، بيروت، دار الهادي، ص226.

رحلة حياته الاجتماعية، وتطلعاته فيها لحظة الانفراج والسمو، عله يذوق طعم السلامة والسعادة يوماً، يدفع بنا إلى ضرورة اللجوء إلى الدستور الإلهي -القرآن الكريم- للبحث عن الأسس والعوامل المركزية، التي من شأنها أن ترسم للفرد والمجتمع طريقة تغيّر مسار الحياة الاجتماعية نحو عالم يسوده الرقي والسمو، ويضمن للإنسان السعادة والسلامة.

وقبل الدخول في دراسة أسس التغيير الاجتماعي وعوامله في الرؤية القرآنية، لا بدّ من الوقوف عند جملة من المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بالبحث.

1. **الأسس:** جمع أساس؛ وهو قاعدة البناء وأصل كل شيء ومبدؤه، يقال: أساس البلاغة وأساس العلم، وله عند الفلاسفة معنيان:
أ. مصدر وجود الشيء وعلته، تقول: إنَّ عالم المعقولات أساس عالم المحسوسات، ويُطلق هذا المعنى على كلِّ مبدأ يدعم إحدى النظريات، أو كلِّ مقدّمة تجعل التصديق بإحدى القضايا واجباً، أو على مجموع القضايا النظرية أو التي يستند إليها في بناء الأخلاق.
ب. يطلق على أعمّ القضايا وأبسط المعاني التي تستنبط منها المعارف أو التعاليم أو الأحكام⁽¹⁾.

2. **التغيير:** «وهو إحداث شيء لم يكن من قبل بنفس الصورة التي أصبح عليها بعد التغيير، وكانت العرب تقول: غيّر فلان بغيره؛ إذا حطّ عنه رحله وأصلح من شأنه، وتغيّرت الأشياء؛ إذا اختلفت عن سابقتها، تقول: غيّرت داري، صار غير الذي كان عليه»⁽²⁾.

أمّا في المصطلح القرآني: فقد وردت كلمة التغيير على وجهين؛ هما:
أ. تغيير صورة الشيء دون ذاته: يقال: غيّرت داري؛ إذا بنيتها بناءً غير الذي كان.

(1) انظر: صليبا، جميل: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، ج2، ص63.

(2) م، ن، ص66.

ب. تبديله بغيره: نحو غيّرت غلامي ودأبتي؛ إذا أبدلتها بغيرهما»⁽¹⁾.

3. الاجتماعيّ(ة): «مأخوذة من الفعل الثلاثي (جمع)، ومضارعه (يجمع)، والمصدر (جمعاً)، والجمع مصدر لقولك جمعت الشيء؛ كما أنّه يطلق على جماعة الناس، ويستعمل في غير الناس؛ كجماعة النبات والشجر. ويطلق على المسجد (الجامع) لأنّه يجمع المصلّين»⁽²⁾.

فهي عبارة عن العلاقة والروابط التي تجمع بين مجموعة من الأفكار والجهات المتنوّعة التي يمكن مشاركتها في الحياة، أو مجموعة من الصفات التي يتميّز بها الشيء الاجتماعيّ، ومن هنا أمكن القول: إنّ التغيير الاجتماعيّ هو عبارة عن تغيير أو تبديل مجموعة من الصفات والخصائص السلوكيّة التي يتميّز بها الفرد أو مجتمع ما.

4. مفهوم التغيير الاجتماعيّ:

أ. في المفهوم الاجتماعيّ العامّ: فقد ورد في تحديده آراء مختلفة؛ أبرزها: أنّه عبارة عن التبدّل الجوهريّ في الأبنية الاجتماعيّة؛ أي في أنماط الفعل الاجتماعيّ؛ بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدّل؛ كما تنعكس في التغيّرات التي تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافيّة والرموز. «أنّ التغيّر يشتمل على التعديلات في الأنساق الاجتماعيّة والفرعيّة داخل البناء الاجتماعيّ، وكذلك أسلوب الأداء الوظيفيّ له»⁽³⁾.

أنّه «ظاهرة طبيعيّة تخضع لها نوااميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعيّة المستمرة والتي تفضي إلى تغيّر دائم»⁽⁴⁾.

(1) الراغب الأصفهانيّ، الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن الكريم، 3، دمشق، دار القلم، 1424هـ/ق/ 1382هـ ش، ص618.

(2) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي: لسان العرب، ط1، بيروت، دار الإحياء التراث العربيّ، 1408هـ/ق/ 1988م، ص53.

(3) الشخبي، علي السيد: في اجتماعيات التربية، الأردن - عمان، دار الفكر، 2009م، ص291.

(4) العسل، إبراهيم: الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في العلم الاجتماعيّ، بيروت، المؤسسة الجامعيّة للدراسات، 1997م، ص75.

وغيرها من التحديدات التي يظهر منها تركيز أغلب المدارس الاجتماعية على الظواهر الهيكلية الطبيعية المادية لبناء حياة شخصية الفرد والمجتمع، بعيداً عن الحقائق المعنوية لشخصية الإنسان؛ الأمر الذي لا يعطي صورة دقيقة وواقعية لبناء تغيير اجتماعي حقيقي ومضمون.

ب. في المنطق القرآني:

قال -تعالى-: ﴿.. إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽¹⁾، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا تَعَمَّةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾.

يظهر من خلال هاتين الآيتين الكريمتين أن مفهوم التغيير الاجتماعي في منطق القرآن الكريم سنة إلهية شاملة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تجري مجرى الحياة البشرية؛ بغض النظر عن اختلاف الأزمنة والأمم والطبقات والملل، وأن حقيقة تقرير مسيرة الإنسان الاجتماعية، نحو السعادة أو الشقاوة، منوط بإرادته الاختيارية وتحركاته السلوكية؛ مضافاً إلى القدرة والمشية الإلهية المطلقتين، فإذا كان يتمتع بالاطمئنان الروحي والسعادة الحقيقية؛ فإن ذلك يكون بسبب ما تقوم عليه إرادته الاختيارية والسلوكية؛ من الاستقامة والاعتدال في الخط الإلهي المستقيم، قال -تعالى-: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾⁽³⁾، فهذه الحالة الحسنة لا تتبدل إلا بمحض إرادة الإنسان واختياره؛ لقوله -تعالى-: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا تَعَمَّةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽⁴⁾؛ ما يشير إلى أن مفهوم التغيير الاجتماعي في منطق القرآن الكريم حالة نفسية تنطلق من واقع ذات المجتمع - جماعة لا أفراداً- لتنعكس على حالته الخارجية.

(1) سورة الرعد، الآية 11.

(2) سورة الأنفال، الآية 53.

(3) سورة الجن، الآية 16.

(4) سورة الأنفال، الآية 53.

وإن من أهم أهداف التغيير الاجتماعي التي يمكن ملاحظتها في ظلّ متابعتنا لآيات الذكر الحكيم تتمحور في جملة من النقاط أبرزها: بناء شخصية الفرد والمجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان وحدة الأمة وسعادتها، ووضع حدٍّ لضمان الحقوق والواجبات خلال مسيرة حياة الإنسان الاجتماعية، ورسم الخطوط العريضة لضمان تحقيق المساواة بين جميع أطراف البشر وفق المنظومة الإسلامية، قال -تعالى-: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽¹⁾، وضمان الأمن والسلام الاجتماعيّين.

أولاً: أسس التغيير الاجتماعيّ في القرآن:

تحديد المثل الأعلى الواقعيّ:

تكمن ضرورة هذا التحديد وأهميته؛ بلحاظ أنه كلما ما كان الهدف أقرب إلى مقولة الحق والعدل (وفق المنطق القرآني) وأسمى في قوس الوجود الاجتماعيّ؛ كان أقدر على تحقيق عملية حقيقة للتغيير الاجتماعيّ وأكثر ديناميكيةً وفاعليةً في تحفيز التغيير ودفعه بشكل مستدام وسليم. وقد يُطلق المثل ويُراد منه معانٍ عدّة؛ هي:

«المعنى المطلق: وهو ما يُرضي العقل والعاطفة إرضاءً كاملاً.

المعنى الخاص أو النسبيّ: وهو النموذج الذي نتصوره وننسج على منواله في بعض قضايانا الفكرية والعملية.

يُطلق على الأمور الأخلاقية والجمالية والعقلية»⁽²⁾.

وقيل: «إن المثل الأعلى آلة في المفهوم الديني والاجتماعي؛ باعتبارها

هي المعبودية، وهي الآمرة والناهيّة والمحركة...»⁽³⁾.

(1) سورة البقرة، الآية 228.

(2) صليبا، المعجم الفلسفيّ، ج2، م.س، ص340.

(3) الصدر، محمد باقر: المدرسة القرآنية، ط4، بيروت، (دار الصدر) مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر رحمته عليه، 1428هـ.ق، ص144.

وبالنظر في هذه التعريفات والتحديدات المتقدّمة للمثل الأعلى، نجد أنّه في الحقيقة عبارة: عن الإيديولوجية التي يعيشها الفرد أو المجتمع والهدف الذي يتطلّع إليه، بحيث تعبّر عن رؤيته الكونية والثقافية التي تحكم على شخصه؛ إمّا سلبيًا، وإمّا إيجابيًا.

وهذا يعني أنّ المثل الأعلى لدى كلّ فردٍ أو مجتمعٍ هو ما يمثّل هويّته الشخصية والاجتماعية، فإذا كان ذلك على مستوى من العلوّ والسمو، فلا شكّ أنّ الواقع الخارجي سيشهد على ذلك ويلامس ملامحه وآفاقه الاجتماعية خارجًا؛ وذلك من خلال تحركاتهم الاجتماعية والسياسية وغيرها، وكذا عندما يكون على مستوى الانخفاض والانحطاط أيضًا، وبذلك يمكن ملاحظة فاعلية دور هذا المنطلق في بناء شخصية الفرد والمجتمع وتأسيس حركاته، ويتّضح أنّ «المثل الأعلى هو الأساس الأوّل في عملية بناء المحتوى الداخلي للبشرية، وهو يرتبط في الحقيقة بوجهة نظر عامّة عن الحياة والكون، ومن خلال الطاقة الروحية التي تتناسب مع ذلك المثل الأعلى ومع وجهة نظرها إلى الحياة والكون، تحقّق -من خلال المفهوم القرآنيّ إرادتها للسير نحو هذا المثل، وفي طريق هذا المثل»⁽¹⁾، فمتى ما أصبح المثل الأعلى للمجتمع هو السير نحو الحقيقة والتكامل الواقعيّ- الفطريّ؛ بعيدًا عن تلك المعاني والصرخات المزيفة التي تروّجها الأفكار المشبوهة، عندئذٍ فلا بدّ أن يتّصف هذا المثل بالمطلق واللامحدود في هذه الحالة، ولا يصدق هذا؛ إلاّ على الباري تعالى.

وهذه إشارة قويّة إلى أنّ المجتمع الذي يخطو ويسير وفق هذا المنهج؛ مدركًا حقيقة هدفه وغايته الوجودية، ستكون جميع خطواته خطوات مسؤولة وهادفة، ويجعله يدرك أنّ هناك دورًا يجب أدائه؛ أي أنّ هناك «دورًا كبيرًا لا بدّ من أن تقوم به في خلافتك عن الله في إدارة شؤون الحياة في الأرض على خطّ رسالته، فلا بدّ لك من أن تكدح في فكرك لتنتج

(1) المصدر، المدرسة القرآنية، م.س، ص144.

الفكر الذي يخطط للحركة ويدفع نحو التطور، ولا بدّ لك من أن تكدح في نشاطك الجهادي لتتملاً الحياة بالدعوة باسمه -تعالى- والجهاد والحركة الدائبة في سبيله في مختلف المواقع؛ بما يجعل الحياة كلها حياة الرسالة وللرسالة⁽¹⁾؛ الأمر الذي تؤكده الحركات الرسالية للأنبياء والرسل ﷺ في ظلّ تحركاتهم التغييرية، وكلّ هذا يؤكّد على أنّ المثل الأعلى عندما يقع صحيحاً فهو بحسب الحقيقة والواقع، «يحدث تغييراً كيفياً وكمياً على المسيرة الإنسانيّة؛ لأنّه يعطي الشعور بالمسؤوليّة، وهذا الشعور ليس أمراً عرضياً وليس أمراً ثانوياً في تاريخ مسيرة الإنسان، بل هذا شرط أساسي في إمكان نجاح هذه المسيرة وتقديم الحلّ الموضوعي للتناقض الإنساني»⁽²⁾؛ فهو في الواقع ينطلق من رؤية داخلية سليمة مجردة عن كلّ المرشحات المشبوهة المؤثرة.

2. الإرادة والعزم:

لو كان الإنسان مسلوب الإرادة والاختيار؛ لكان مجرد آلة تحركها الطبيعة، ومجرد أعضاء وجوارح، ولكانت إرادته وليدة حركات تلك الذرات الموجودة في داخله؛ ومقتضى ذلك سلبه خاصية المسؤولية؛ وهو خلاف مقتضى الحكمة الإلهية، من استخلاف الإنسان وإكرامه له وتفضيله إيّاه، بل وخلاف ما يؤكّد عليه الكتاب المجيد أيضاً. قال -تعالى-: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾⁽³⁾؛ وهذا يعني وجود غاية سامية لإيجاده واستخلافه على هذه الأرض؛ ما يؤكّد على مسؤوليته والغاية التي أوجد لأجلها.

(1) فضل الله، محمد حسين: تفسير من وحي القرآن، بيروت، دار الملاك للطباعة والنشر، 1419هـ.ق، ج24، ص151.

(2) حكيم، منذر: النظرية الاجتماعية الإسلامية -دراسة في فكر السيد محمد باقر الصدر-، ط1، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2008م، ص195.

(3) سورة المؤمنون، الآية 115.

ولمّا كانت الحكمة تقتضي كون الإنسان مسؤولاً وحرّاً في حركاته وأفعاله؛ ضمن الحدود المشروعة له؛ كانت الحكمة -أيضاً- تقتضي أن تكون له الإرادة والاختيار في جميع تصرفاته؛ وبذلك يكون مسؤولاً عن نفسه وعن محيطه الاجتماعي. ومتى ما تنشأ هذه الإرادة عن وعيٍّ ومعرفةٍ صحيحتين؛ فإنه من المرجح جداً أن يكون له القدرة الباعثة لإيصال الأمانة المعروضة عليه إلى موقعها المنشود بسلام وأمانة. وهكذا فكلّما كان لدى الإنسان قوّة باعثة صحيحة تدفعه نحو الإحساس بالمسؤوليّة والسموّ الروحيّ، ويسودها الشعور بالسعادة والرقيّ؛ كان نصيب المجتمع ومحيطه الصالح والسعادة؛ لأنّ الفرد جزء من محيطه، فصلاحه صلاحٌ لمحيطه؛ وكذا العكس.

«إنّ التغيير لم يكن وليد ظروف غير طبيعيّة وأعمال غير اختيارية تفرض على الإنسان فرضاً يشلّ قدرته على الحركة، بل كان وليد الظروف الطبيعيّة التي يستطيع التحكّم فيها وإخضاعها لإرادته واختياره في الحدود المعيّنة، فهي تنطلق من موقع الإرادة والاختيار، لا من موقع القهر والإجبار»⁽¹⁾.

3. الفكر:

«وهو إعمال العقل في الأشياء للوصول إلى معرفتها. ويُطلق -بالمعنى الأعم- على كلّ ظاهرة من ظواهر الحياة؛ وهو مرادف للتأمّل والنظر العقليّ»⁽²⁾، ويفهم من ذلك أنّ الفكر عمليّة استكشافية ذهنيّة بين جملة من المعارف؛ ليستنتج منها جنباً جديداً آخر، ولمّا كان (الفكر) خاصيّة من الخصائص البشريّة ومرتبطة بذاته، حيث لا يُطلق إلّا على العمليّات الذهنيّة التي يقوم بها شخص الإنسان؛ كان خلاصه وصلاحه من خلاص

(1) فضل الله، محمد حسين: الإسلام ومنطق القوّة، ط3، الدار الإسلاميّة للطباعة والنشر، 1406هـ.ق/1986م، ص255.

(2) صليبا، المعجم الفلسفيّ، م.س، ج2، ص153.

شخصه وسموه، فمتى ما يكون منطلقه منطلقاً مشبوهاً ومن مثلٍ منخفض خاطئ؛ فإنه من الصعوبة بدرجة أن تنطلق وتتأسس من خلاله إرادة قويّة وصحيحة. وهذا يعني أنّ أيّ تغيير يقصد إليه الإنسان؛ فلا بدّ له أن ينطلق من مبدأ فكر صحيح وسليم يحدّد له أهدافه وغاياته، ويضع له مثله الأعلى، ويرسم اتجاهه في مسيرته الحياتية. وهكذا يتعيّن عليه أن يمتلك فكراً قوياً قادراً على قراءة ذلك المبدأ قراءة متأنية ودقيقة؛ وهو ما يشير إليه الشهيد الصدر رحمته الله بقوله: «إنّ الشرط الأساسيّ لنهضة الأمة أن يتوفّر لديها المبدأ الصالح الذي يحدّد لها أهدافها وغاياتها، ويضع لها مثلها العليا، ويرسم اتجاهها في الحياة، فتسير في ضوئه واثقةً من رسالتها، مطمئنةً إلى طريقها، متطلّعةً إلى ما تستهدفه من مثلٍ وغاياتٍ مستوحية من المبدأ وجودها الفكريّ وكيانها الروحيّ»⁽¹⁾.

4. الإيمان والعمل الصالح:

قال -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽²⁾، وقال: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنفَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽³⁾.

يلاحظ من خلال هذه الآيات الكريمة أنّ القرآن الكريم يؤكّد بصورة جلية أنّ الإيمان والمعرفة بالمثل الأعلى، والأمنيات المجردة عن الامتثال الخارجيّ وحده، لا يكفي في ترتّب الأثر والتأثير، بل لا بدّ أن تكون هناك حركة خيرة مستمرة، تعكس مدركات الإنسان (الفرد - المجتمع) الفكرية وإراداته الحرّة، من خلال ما وردته من التعاليم السماوية المقدّسة.

(1) الصدر، محمّد باقر: رسالتنا- موسوعة الشهيد الصدر رحمته الله، ط1، قم، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، 1421هـ.ق، ج5، ص9.

(2) سورة الأعراف، الآية 96.

(3) سورة النحل، الآية 97.

وتقييد العمل بالصلاح في المقام، تأكيد على أن العمل المنوط بالخير والصلاح وحده يمكن أن يضمن للفرد والمجتمع تغييراً اجتماعياً واقعياً يضمن له السعادة والخلافة الحقيقية.

5. المشيئة الإلهية:

إنَّ أيَّ حركة أو تحرُّك للإنسان؛ سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي، في هذه الحياة، في سبيل تحقيق أيِّ مسعى، يكون مرهوناً بالمشيئة الإلهية والإذن الإلهي؛ بحيث تدور الأشياء في ظلِّ دائرة فلك إرادته -تعالى- المطلقة، وقد أراد للإنسان أن يمتلك إرادة وحرية اختيار تكويناً، فإذا كان الحال هكذا؛ فكيف عندما يتعلَّق الموضوع بتغيير الحياة الاجتماعية للمجتمع البشري؟! قال -تعالى-: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾.

ثانياً: عوامل التغيير الاجتماعي:

1. العامل الديني: فطرية الدين:

قال -تعالى-: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾، وقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾⁽³⁾.

لقد مثل الدين على طول التاريخ الإنساني حالةً ضرورية للحياة الاجتماعية تلبّي احتياجات الإنسان البناءة كافة، وتحقق قضاياه وأغراضه الأساسية، فالميل النفسي إلى الدين هو تعبير فطري مغروس في أعماق نفس الإنسان، ومتأصل فيها، ومهما حاول الإنسان الانحراف عن ميوله

(1) سورة التكويز، الآية 29.

(2) سورة الزمر، الآية 30.

(3) سورة الأعراف، الآية 172.

الفطرية والمنهج الإلهي المرسوم له في هذه الحياة، فإنه لن يتمكن من الخروج عن هذه الدائرة الفطرية التي فطره الباري -تعالى- عليها، كما أنه لن يستطيع -أيضاً- إحداث حالة تغيير واقعي فيها أبداً؛ الأمر الذي يمكن استلهامه من الآية الكريمة.

وقد دفعه هذا التّعطش الفطري والافتقار الذاتي للدين إلى البحث في أبعاد حياته الاجتماعية كافة، ليوفّر له الدين حياةً طيبة وسعيدة، على المستويات الإيمانية والعملية والفكرية والتربوية والأخلاقية.

2. العامل التربوي والثقافي:

قال -تعالى-: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾⁽¹⁾، وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْنِكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾⁽²⁾.

إن التربية السماوية التي يحملها الكتاب المجيد تلبي كافة احتياجات البشر في مسيرتهم الفردية والاجتماعية، حيث إنها تهتم بالعبادات والسير والسلوك الاجتماعيين والتحقق بالسعادة الأبدية، وهذا يدل على اهتمامها وشمولها لكل ما يرتبط بحياة الإنسان الاجتماعية الرامية إلى سلامته الدائمة، وهو الواقع الذي يمكن استلهامه من هذه الآيات الكريمة، حيث ترسم من خلالها خطأً تربويةً متكاملةً تهدف إلى تحقيق الاستخلاف الإلهي الواقعي للإنسان في هذه الحياة؛ بدءاً بدعوة الإنسان -بما هو إنسان- إلى البحث والتعرّف على ربه عزّ وجلّ، ومن ثمّ البحث والوقوف على حقيقة ذاته، ومن بعده السعي إلى بناء نفسه وتنميتها تنمية معرفية، يصفى من خلالها

(1) سورة الجمعة، الآية 3.

(2) سورة الممتحنة، الآية 4.

نفسه من الأوهام الظلامية، لتؤكد بعد كل ذلك أن الأنبياء ﷺ عمومًا؛
والنبي إبراهيم ﷺ والنبي محمد ﷺ قدوة في سائر ما نحتاج إليه في
سبيل تحقيق برامج حياتنا الاجتماعية، يجب التأسي بها في جميع خطوات
الإنسان؛ لضمان إحداث عملية تغيير اجتماعي جذري وشامل.

وهذا يوضح أن التربية وفق المنطق القرآني هي: عملية مقصودة
وهادفة لبناء شخصية الإنسان -الفرد والمجتمع- من خلال توجيهه
السلوكي والفكري؛ بغية الوصول إلى أرقى درجات السعادة والكمال، في
ظل مسيرته الحياتية.

فالتربية هي: «إنشاء الشيء حالًا فحالًا إلى حدّ التمام»⁽¹⁾.

3. العامل السياسي:

قال -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ
الْأَناسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾⁽²⁾.
لا ريب أن كلمة الأمانة في الآية مطلقة تشمل أمانة الإنسان مع ربه،
وأمانته مع محيطه الاجتماعي؛ بأن يحفظ حقوقهم وغيباتهم وسرهم، وإن
اتفق أن كان قائدًا أو حاكمًا؛ فالأمة أو الشعب أمانة في عنقه، يلزم عليه
أن يحكم فيهم بالحق، ويقودهم وفق التعاليم السماوية، وأن يتقي الله
فيهم...

قيل: إن السياسة «فن القيادة والحكم وعلم السلطة أو الدولة»⁽³⁾.
ونحن نريد من هذا العامل ما هو أعم من القيادة الحكومية... فهو
النظام المتكامل المتكفل بتنظيم إدارة شؤون الأمة، على أساس القوانين
والتعاليم السماوية.

ولما كانت السياسات الفاسدة والمستبدّة التي تنتهي دائمًا بتوليد

(1) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن الكريم، م.س، آية 1184.

(2) سورة النساء، الآية 58.

(3) الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993م، ص363.

شراراتٍ ثوريةٍ داخليةٍ تصل إلى درجة الهيجان والالتهاب داخل النفوس، ليتحوّل إلى طاقة ملتتهبة داخل المجتمع، تعتبر من العوامل الرئيسة للدعوة إلى التغيير؛ كما تصوّر ذلك الآيات الكريمة الحالة السياسية لفرعون مع قومه، فقال -تعالى-: ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَأَتِكُوهُ مُقْتَرِنِينَ ﴿٥٣﴾ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَطَاعُوهُوَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿١﴾، وقال أيضاً: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُدَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴿٢﴾، وقال أيضاً: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكَ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكَ وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِّنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٣﴾.

حيث تشير الآيات الكريمة إلى تلك المبادئ السياسية الفاسدة التي كان يعتمد عليها فرعون الطاغي؛ وهي سياسة العلوّ، والاستكبار، والاضطهاد، والمعاملة الازدواجية بين أبناء المجتمع الواحد، واستضعاف الآخرين، وتدمير الوحدة الاجتماعية؛ للسيطرة على العقل اللاواعي، من دون شعور وإحساس، وهو ما يصطلح عليه في المنطق السياسي الغربي الجديد بسياسة (فرق تسد) التي تهدف إلى إيقاع الخوف والهلع في نفوس المجتمع.

وقال في جواب السحرة لفرعون: ﴿قَالُوا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ﴿١٦﴾ وَمَا نَنقُمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِمَا جَاءَنَا رَبَّنَا أَفَرِحَ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴿١٧﴾، عندما قال لهم فرعون: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكْرْتُمْوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ لِأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفِ ثُمَّ لَا صَلْبَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤﴾؛ ما صدم فرعون وجعله يندهش لمثل هذه الجرأة المفاجئة.

(1) سورة الزخرف، الآية 54.

(2) سورة القصص، الآية 4.

(3) سورة البقرة، الآية 49.

(4) سورة الأعراف، الآية 124.

وهكذا، كان لا بد من إيجاد سياسة مضادة؛ قوائمها: الفطرة، والتعاليم السماوية المقدسة؛ لتضمن للفرد والمجتمع حياة اجتماعية سعيدة وعادلة، ولذا نلاحظ أن مُجمل حياة الأنبياء ﷺ؛ كانت تمثل حياة سياسية راقية و متميزة، مبدؤها إقامة حكومة إلهية تضمن للناس حياة سعيدة راقية، قال تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ أَحْكُمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾⁽¹⁾، وإن اختلفت آلياتهم في تحقيق ذلك.

فالنبي يوسف ﷺ مثلاً، كان يعتمد على ركيزة السياسة الاقتصادية في تغيير موازين القوى الداخلية والخارجية:

﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِنِي بِهِ ۖ اسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴿٥١﴾ قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۗ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٢﴾ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نَصِيبٌ بِرَحْمَتِنَا مِنْ نَشَأٍ ﴿٥٣﴾ ﴾⁽²⁾.

وكذلك النبي محمد ﷺ كان يعتمد على مختلف أنواع الآليات السياسية لتحقيق هذا المبدأ؛ بعضها داخلية وأخرى خارجية.

ما يرتبط بالسياسة الداخلية:

- إجراء مصالحات داخلية شاملة، أخذاً بالاعتبار الحقوق الكاملة، وواجبات كل فرد، من خلال الموثيق والمعاهدات.
- المؤاخاة.
- الترابط الاجتماعي (الزواج)، مع مختلف أطراف المجتمع داخل الجزيرة العربية.
- إيجاد قوة اقتصادية وعسكرية لتقوية بنيتها الداخلية.

(1) سورة يوسف، الآية 40.

(2) سورة يوسف، الآية 54.

ما يرتبط بالسياسة الخارجية:

- إيجاد شبكة تواصلية بينه وبين أشخاص مهمين في الخارج؛ كما حصل مع النجاشي.
- إيجاد شبكة تواصل اجتماعية بينه وبين المناطق والمجتمعات المجاورة؛ عبر إرسال الرسائل والمندوبين إليهم.
- ومن هنا نصل إلى نقطة مهمة؛ مفادها: أن القيادة السياسية الرشيدة والصحيحة؛ وفق المنطق السماوي المقدس، هي إخراج المجتمع من جحر الجهل والعبودية لغير الله تعالى، وتأمين الحياة الاجتماعية الراقية والمسؤولة له؛ بعيداً عن الاضطهاد النفسي والفكري.

4. العامل الاقتصادي:

قال -تعالى-: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُتُونِي بِهِ؟ أَسْتَخْلِيصُهُ لِيَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴿٥٦﴾ قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٧﴾ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ وَلَا جُزْءَ الْأَخْرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٥٩﴾﴾⁽¹⁾

لا شك أن أهمية الوضع الاقتصادي، في الشريحة الاجتماعية داخل أي مجتمع، لا تكمن في تحقيق الحرية والحياة السامية فحسب؛ وإنما تصل إلى سائر الجوانب المركزية والأساسية للحياة وأبعادها؛ كالقضايا السلوكية والأخلاقية وغيرها، وهو ما يجعل منها منطلقاً مهماً في صناعة التغيير العادل والمتوازن القابل للاستثمار والإنتاج الصحيح، لضمان حياة اجتماعية سعيدة وكريمة؛ وهذا ما يمكن فهمه من الآيات المتقدمة.

وتجلى هذه الأهمية بصورة أدق؛ من حيث اعتباره -العامل الاقتصادي- الشريان الرئيس في الحفاظ على النبضات القلبية للحياة الاجتماعية داخل المجتمع، وضمان استمرار سلامته وأمنه الاجتماعيين.

(1) سورة يوسف، الآية 57.

ويمكن تصوير هذه الحقيقة بصورة أدق في آية الزكاة، حيث يقول -تعالى-: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁽¹⁾، ولا نريد التركيز -هنا- على قضية مصرف الزكاة؛ وإنما الإشارة إلى الحكمة الموجودة في العملية المصرفية، فإذا دققنا في هذه الآية المباركة؛ ولا سيما بقوله -تعالى-: (المؤلفة قلوبهم)؛ نلاحظ أن الحكمة الكبرى لهذه الخطوة الرسالية الجامعة؛ هي إعادة ترميم النفوس وتقويتها، بعدما كادت تنهار من خلال مختلف الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، من خلال الرعاية الاجتماعية الشاملة والمتوازنة للمجتمع؛ ليتأكد بذلك شعوره بالسعادة والاطمئنان تجاه الشريعة الإلهية وأهلها.

وهكذا، إذا ما أردنا أن نصور حقيقة ذلك في عالم التمثيل؛ فإن العامل الاقتصادي يكون تماماً مثل الدم الذي يجري في عروق جسم الإنسان، فإنه عندما يصاب بأفة فقر الدم مثلاً، سيبدأ يشتكي من مختلف الآفات من أعضاء جسمه؛ إما من الصداع، أو ضعف الرؤية، أو شلل بعض أعضاء جسمه، ... فما لم يستقر وترجع حالة دمه الطبيعية، فإنه لن يتمتع بالسعادة والسلامة.

وعليه، فإن حالة المجتمع الذي يعاني من الأزمة الاقتصادية، كثيراً ما يفقد القدرة على اتخاذ القرارات الصعبة المتعلقة بشؤون حياته الخاصة غالباً.

5. العدالة الاجتماعية:

قال -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽²⁾.

(1) سورة التوبة، الآية 60.

(2) سورة المائدة، الآية 8.

«إن العدل شعار الإسلام في حياة الإنسان؛ ومنه ينطلق القرآن ليؤكد عليه في بناء شخصيته بمختلف الأساليب؛ من أجل إلغاء كل النوازع والأفكار والمشاعر المنحرفة في تكوينه الذاتي، لئلا تحول بينه وبين الانسجام مع حركة خطه المستقيم في الحياة»⁽¹⁾.

وتظهر هذه الأهميّة في منطق الكتاب المجيد، في قدرتها على إقامة شبكة تواصل اجتماعيّة متوازنة بين أطراف المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الطبيعيّة والذاتيّة التكوينيّة لكل فرد من أفراد المجتمع. كما يظهر من أهمّيّتها -أيضاً- تهيئة جوّ تسوده السعادة والاستقامة، اللتان من شأنهما أن تفتحاً العديد من القنوات المسدودة بين أفراد المجتمع نفسه، وبينه وبين الله تعالى، لم يكن ليبلغه أحد لولا التمسك بتلك القنوات والعوامل.

وقد رسم الكتاب المجيد جملة من المخططات الرئيسة لتنفيذ هذا المشروع السماويّ وضمان حماية فعّاليّتها؛ أبرزها:

أ. التكافل الاجتماعيّ:

وهو لون من ألوان مسؤوليّة المجتمع تجاه أفرادهِ، من خلال تأمين الوسائل المختلفة؛ لرفع مستواهم الاقتصاديّ إلى مستوى عامّة أفراد المجتمع؛ وفق مستوى الفرد المتطورّ، مع مراعاة خصوصيّات الزمان والمكان؛ بوجه يقتضي العدالة.

ومن هنا نلاحظ أنّ الكتاب المجيد أقرّ وألحّ على ضرورة إنشاء شبكة اجتماعيّة مترابطة، تهدف إلى تأسيس قاعدة أساسها الألفة والاستقامة، وتضمن الحفاظ على الحقوق العامّة والخاصّة المشروعة للفرد والمجتمع.

(1) فضل الله، تفسير من وحي القرآن، م.س، ج.8، ص.75.

والوحدة الاجتماعيّة القائمة على أساس التقوى، لا على أساس المظاهر والانحرافات السلوكيّة؛ كما «أنّ العلاقة بين أبناء المجتمع الإسلاميّ ليست علاقة تراكميّة وكميّة؛ وإنّما هي علاقة تفاعليّة عضويّة، فالإسلام لا يريد أن يجمع الناس في المسجد كجمع البرتقال في صناديقه؛ وإنّما يريد أن يجمعهم كما تجتمع قطرات الماء، فتتحوّل إلى سيل عظيم. وهذه صفة المجتمع الحيّ الذي يتفاعل أبنائه، بحيث يضاف كلّ واحد إلى الآخر إضافة كميّة؛ يتشجّع بالآخر ويتعاون ويتكامل معه»⁽¹⁾. وهذا هو المنهج الرساليّ التضامنيّ الواقعيّ الذي يجب أن يقوم عليه التغيير والنسيج الاجتماعيّ السعيد.

ومن خلال ما تقدم، يتّضح أنّ هناك مسؤوليّات يجب القيام بها لتحقيق العدالة داخل المجتمع:

- مسؤوليّة الفرد في تحقيق العدالة الاجتماعيّة:

لقد فرض القرآن الكريم على عاتق كلّ فرد من أفراد البشر جملة من المسؤوليّات يؤدّيها على نحو فرديّ، بغضّ النظر عن تلك المسؤوليّات والواجبات الجماعيّة؛ الأمر الذي ينسجم مع حقيقة خلافته والأمانة الإلهيّة التي حملها على عاتقه.

ومن أبرز تلك المسؤوليّات الفرديّة المهمّة:

الإنفاق في سبيل الله ومواساة المحرومين في المجتمع:

- وهو بدوره إلى يقسم إلى قسمين:

الإنفاق الواجب: الذي يتمثّل في وجوب التزام الفرد بمسؤوليّة دفع ضريبة معيّنة ومحدّدة الجنس والمقدار، ولأفراد محدّدين من الناس في المجتمع (كالزكاة، والخمس، والكفّارة، والندور)؛ وذلك لتلبية احتياجاتهم

(1) المدرّسي، محمد تقي: المجتمع الإسلاميّ-كيف بنى حضارتنا، ط2، دار محبّي الحسين (عليه السلام)، 1425هـ/ق/2004م، ص20.

الاجتماعية والاقتصادية، ورفع مستواهم الاجتماعي.
الإنفاق المستحب: وهو أداء المسؤولية تجاه المحيط: ولم يجعل
الإسلام حداً معيناً لأداء مثل هذه المسؤولية، قال -تعالى-: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ
خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿.. فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾⁽²⁾.

التواصي بالحق والتواصي بالصبر: قال -تعالى-: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾⁽³⁾، فالمطلوب من كل فرد
مؤمنٍ بالتعاليم السماوية الإلهية: مواساة أخيه المؤمن ونظيره الإنسان،
ومصادقته وفق القوانين السماوية، ومساندته في تجاوز الظروف القاسية
والصعبة التي يتعرّض لها.

التعاون: وهو مسؤولية فردية واجتماعية معاً، قال -تعالى-: ﴿وَأَعْتَصِمُوا
بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ
قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ
يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُم ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾⁽⁴⁾.

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «وليعن بعضكم بعضاً؛ فإن أبانا ﷺ كان
يقول: إن معاونة المسلم خير وأعظم أجراً من صيام شهر واعتكاف في
المسجد الحرام»⁽⁵⁾.

وهذا التعاون المطلوب ينبغي أن يكون على كافة المستويات وبكافة
الإمكانات والطاقات العقلية والعلمية والنفسيّة والماليّة...⁽⁶⁾.

- مسؤولية الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية:

إن الدولة؛ باعتبارها القائد الميداني والمسؤول العام في قيادة المجتمع،

(1) سورة البقرة، الآية 184.

(2) سورة البقرة، الآية 148.

(3) سورة العصر، الآية 3.

(4) سورة آل عمران، الآية 103.

(5) المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام، ط2، بيروت، مؤسسة
الوفاء، 1403هـ.ق/ 1983م، ج78، ص 218.

(6) انظر: الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن الكريم، ط1، قم، مؤسسة النشر الإسلامي،
1417هـ.ق، ج8، ص39.

يترتب عليها جملة من الوظائف والواجبات تجاه المجتمع؛ من أجل تهيئة الأرضية الخصبة للقيام بعملية تغيير اجتماعي شامل وناجح. والمراد بها في المقام: كل قيادة أو مجموعة من الأفراد الذين يتصدون لهذه المهمة.

ومن أبرز مسؤولياتها وأهمها:

عدالة الحكومة وبناء ذاتها:

إن مسؤولية تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع -أي مجتمع كان- هي مسؤولية كبيرة وعظيمة يكاد يكون تحقيقها شبه مستحيل؛ إلا بتصدي الدولة أو مجموعة من الأفراد الذين يتحملون المسؤولية تجاه المجتمع. وهذا واقع ما نشاهده في العديد من المجتمعات، التي يناضل بعض أفرادها ويقدمون أنفسهم ويضحون في سبيل تحقيق عدالة اجتماعية شاملة داخل المجتمع.

لكن قد يُشكَل: بأن هذا الكلام ليس دقيقاً، إذ أن أغلب البلدان والمجتمعات التي تسعى لإحداث تغيير شامل وبناء حياة اجتماعية جديدة عادلة؛ إنما هم الشعوب، بل وكثيراً ما نجد أن الذي يعارض فكرة التغيير -غالباً- هي الدولة-القيادة.

وفي مقام الرد على هذا الإشكال، يمكن القول: إن الإشكال المتقدم موهوم وغير دقيق؛ لأن أصل كلامنا لا يتعلق بمن سيقوم بتحريك عجلة التغيير والدعوة إليها داخل المجتمع؛ وإنما عن من يقوم ويساعد في ترسيخ التغيير مرتكزاً أساساً داخل النسيج الاجتماعي، وهذا المكون الاجتماعي -الدولة- الذي ألقى على عاتقه مسؤولية حماية الشعب وتدبير شؤونه الاجتماعية، هو المسؤول والمخوّل بالدرجة الأولى للقيام بهذا الأمر. وطبعاً، لا بد أن تكون هذه الدولة متمسكة بمبادئ الإسلام الحقيقية، والتعاون مع رجال الدين وأصحاب الكفاءة في التصدي للظروف والمحن

التي تتعرض لها، وأن يكون لها إمكانياتها وقدراتها للسيطرة على أكبر جزء ممكن للأوضاع الاجتماعية الداخلية.

وقد أشار الكتاب المجيد في مختلف آياته الحكيمة إلى ضرورة تسليح كل من يتصدى لقيادة المجتمع وتدبير شؤونه الاجتماعية؛ بالقيم والحدود السماوية؛ وأبرزها: العدالة، في ظلّ تحمّله وتصديّه لهذه المسؤولية الكبرى خاصة، وهذا قانون إلهي غير قابل للاستثناء، قال -تعالى-: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّٰهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوُّوا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللّٰهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾⁽¹⁾، وقال -تعالى-: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللّٰهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾⁽²⁾.

توفير الحريّات العامّة، ومن أهمّها:

الحرية السياسيّة: امتاز الإسلام عن غيره من المدارس الدينيّة والفكريّة والأنظمة الوضعيّة الباقية في إدارة شؤون المجتمع وقيادته، في عدّه حرية الإنسان جزءاً لا يتجزأ من قيمته الإنسانيّة وكرامته وعزّته، وعندما أقرّ الحرّية السياسيّة للإنسان أقرّها ضمن إطار من الضوابط والقوانين المحكمة من القيم والمبادئ السماويّة؛ وفق ما يتلاءم مع مصالح الفرد والمجتمع، وهذه المبادئ والقيم هي التي تفسّر للإنسان حقيقة وجوده وفلسفته في هذه الحياة، تلك الحقيقة التي تفرض عليه ضرورة الانقياد والطاعة المطلقة للمولى -تعالى-، وعدم التعدي على حدوده، قال -تعالى-: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّٰهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللّٰهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا ءَاتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللّٰهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾⁽³⁾، وقال:

(1) سورة النساء، الآية 135.

(2) سورة المائدة، الآية 48.

(3) سورة المائدة، الآية 147.

﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾⁽¹⁾؛ إشارةً إلى أن طبيعة الحرّية في إدارة الحياة الاجتماعيّة لا يعني بحال من الأحوال الخروج خارج الدائرة المحدّدة والمشروعة، ويقول الإمام الخميني قَدَسَ سَلْتُهُ: «إنّ الإسلام هو دين الحرّية؛ بمعنى أنّه يرسم للإنسان إطار الحرّية وسبيلها، وإلا تنقلب الحرّية المدّعاة إلى العبوديّة من نوع آخر، وقد اعتبر الحرّية السياسيّة من أهمّ الأهداف التي سعى الإسلام إلى تحقيقها»⁽²⁾.

وقد أشار بعض الباحثين إلى جملة من تلك الامتيازات؛ بقوله: «إنّ الإسلام هو النظام الوحيد من بين الأنظمة الذي ظهر كاملاً وناضجاً منذ مولده؛ في حين جميع الأنظمة الأخرى جاءت نتيجة جهود وأفكار العشرات، أو المئات من الفلاسفة والمفكرين.

إنّ الإسلام هو النظام الوحيد الذي جاء فكراً وتطبيقاً في وقت واحد، وتشريعاً، ودولة في نفس اللحظة.

إنّ قواعد الحرّية في الإسلام تستمدّ قوّتها وفعاليتها من نفس الدين، لا من شيء آخر، فتكسب بذلك المناعة والقدسيّة، والتنظيم، في حين أنّ غيره من الأنظمة تستمدّ من أفكار الناس، ونظراتهم للحياة والإنسان المليئة بالأهواء والمصالح، وحبّ الذات، وبالتالي تكون معرضة للخطأ بشكل كبير»⁽³⁾.

الحرّية الاقتصاديّة: عندما يتحدّث القرآن الكريم عن الحرّية الاقتصاديّة يطرّحها من منطلق الإصلاح والتغيير؛ بمراعاة حقّ المرء في المِلْكِيَّة والتملك، حيث يُقرّ في أكثر من موقع على أحقيّة الفرد والمجتمع في المِلْكِيَّة الخاصّة؛ وفقاً للضوابط والأسس السماويّة الساميّة، قال -تعالى:-

(1) سورة البقرة، الآية 129.

(2) جمعية المعارف الإسلاميّة، دروس في خط الإمام الخميني قَدَسَ سَلْتُهُ، بيروت، ص70.

(3) الفنجرى، أحمد شوقي: الحرّية السياسيّة في الإسلام، ط2، عمان، 1403هـ/ق/ 1983م، ص92.

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾⁽¹⁾، وقال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾⁽²⁾، وهذه الملكية النسبية نابعة من خلافة الإنسان على جميع مكونات الأرض؛ وإن كانت هذه الخلافة في الواقع لا تعطي الإنسان الصلاحية المطلقة في التصرف بممتلكاته كيف ما يهوى، بل إنما غاية ما في الأمر أن هذه الملكية -الاعتبارية- تُتيح له فرصة التصرف في ممتلكاته؛ وفق الضوابط والمصالح المشرعة، قال -تعالى-: ﴿يَبْنَئِ عَادَمٌ خُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾⁽³⁾، فهذه الآية الكريمة تبين أنه على الرغم من مشروعية امتلاك الفرد وتملكه لأمواله وجواز تصرفه فيها، فقد جعل الله -تعالى- له حدًا ودائرة يتصرف ضمن نطاقها، وأي تجاوز عنها يُعتبر تعديًا على الحدود الإلهية، قال -تعالى-: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَطْلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽⁴⁾؛ فإن «سبيل الله، على ما يستفاد من كلامه تعالى، هو ما توقّف عليه دين الله على ساقه وأن يسلم في انهدام بنيانه؛ كالجهد، وجميع مصالح الدين الواجب حفظها، وشؤون مجتمع المسلمين التي يفسخ عقد المجتمع لو تفسّخت الحقوق المادية الواجبة التي أقام الدين بها صلب المجتمع الديني»⁽⁵⁾.

لذا، فأَيُّ تصرف للإنسان خارج النطاق المسموح يُعتبر تحديًا للتعليمات الإلهية والمنهج السماوي، وعليه يتضح أن الإسلام، على الرغم من أنه أعطى للفرد والمجتمع الحرية الواسعة في تحركاتهما الاقتصادية والاجتماعية، لكنّه رعاية للمصالح العامة قيّد حريتهما في بعض المجالات الاجتماعية؛ وفقًا للظروف والمصلحة الواقعية؛ بعيدًا عن القضايا المضرة للمجتمع، أو

(1) سورة البقرة، الآية 29.

(2) سورة البقرة، الآية 30.

(3) سورة الأعراف، الآية 31.

(4) سورة التوبة، الآية 34.

(5) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن الكريم، م، س، ج 9، ص 259.

على الفرد، من دون أن يشعر بالآثار المدمّرة المترتبة عليها؛ كالربا، والبيوع المحرّمة، وأكل أموال الناس بالباطل، وغيرها. وهذه الضوابط والأسس تعكس الوجه الحقيقيّ لحقيقة هذا الدين والشريعة الإلهية الحنيفة.

حرية الرأي أو التعبير: وهو عبارة: عمّا هو أعمّ من معنى التعددية السياسية وحرية الفكر والتعبير.

إنّ قضية اختلاف الآراء والأفكار في منطق الكتاب المجيد تُعتبر مسألة طبيعّية؛ ما لم يخرج عن حدّه المسموح له من العقل والشرع، كما أنّ الاختلاف -أيضاً- ليس بالضرورة أن يؤدي إلى خلاف وتجاذب فكريّ أو ينتج عنه أيديولوجية شنيعة، تصل بصاحبها إلى مرحلة التعدي على النفس بغير حقّ، أو الاعتداء على حقوق الآخرين.

وقد حاول البعض إرجاع كلّ الاختلافات التي تحدث بين الناس إلى أحد الأمور التالية:

«السبب الاجتماعيّ: كالاختلاف في العادات والتقاليد.

السبب الاقتصاديّ: فإنّ الاختلاف في مراتب الغنى والفقير، يوجب التعاند والتنازع بين أفرادها.

السبب العقائديّ: حيث إنّ لكلّ قوم ديناً ومعتقداً يغيّر ما لقوم آخرين، وكلّ يريد بسط عقيدته على الآخرين»⁽⁶⁾.

لكنّ يمكن القول: إنّ هذا الكلام؛ وإنّ كان صحيحاً في الجملة، لكنّنا كثيراً ما نلاحظ اختلافات داخل المدرسة الواحدة أو بين الطبقة الواحدة من الناس داخل المجتمع، أو يكون سببه سبباً سياسياً، فهذا يعني بالنتيجة أنّ مصدر الاختلاف بين الناس يعود إلى الرؤية الكونية العامّة للمجتمع وثقافته الحضارية.

(6) الموسوي السبزواري، عبد الأعلى: مواهب الرحمان في تفسير القرآن، مؤسسة أهل البيت (ع)، ج1، ص230.

فالإذعان للتعددية الفكرية واختلاف الأفكار، هو في الحقيقة تسليم بواقع الاختلاف التكويني والطبيعي في عالم الإنسانية.

هـ. الضمان الاجتماعي:

إن مسؤولية الضمان الاجتماعي في الأساس مسؤولية تنبثق من إيمان الشريعة السماوية بحق كل إنسان في الامتلاك أو الانتفاع بكل ما يوجد على وجه الأرض، من الثروة الطبيعية؛ انطلاقاً من قوله -تعالى-: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾⁽¹⁾، ولما كانت الدولة هي الموكلة برعاية مصالح الناس وإدارة شؤونهم الاجتماعية -كما أشرنا إليه سابقاً- كان لا بد من وجود مسؤولية مباشرة عليها لضمان الحياة الطيبة والعيش الكريم للمجتمع، على اختلاف طبائعهم وأعراقهم وطبقاتهم الاجتماعية؛ وذلك من خلال خلق فرص عمل مباشر؛ لإنشاء مراكز ومؤسسات يستفيد منها الجميع، أو إنشاء جمعيات خيرية لأولئك الذين ليس بمقدورهم الاستفادة من تلك الفرص؛ لأسباب ذاتية أو عارضة.

وقد أنشأ الإسلام مرجعاً أساساً للدولة لضمان نجاح تلك المسؤولية، وهو: القطاعات العامة، التي يتساوى فيها جميع الناس، وللدولة الحق الكامل في التصرف بها؛ وفق ما تقتضي المصلحة العامة والشريعة، وهذا يمثل «قاعدة كبرى من قواعد التنظيم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الإسلامي: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾»⁽²⁾، كما تضع قاعدة كبرى في التشريع الدستوري السماوي للمجتمع: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾»⁽³⁾، ولذا، فإن خيارات الدولة -أي دولة كانت مادية أو معنوية، كالقضايا التربوية مثلاً- إن بقيت لعبة يتداولها الأغنياء والشخصيات من الطبقة الأولى دون غيرهم من باقي أفراد المجتمع، فإن

(1) سورة البقرة، الآية 38.

(2) سورة الحشر، الآية 7.

(3) الشاذلي، إبراهيم (سيد قطب): في ظلال القرآن، ط14، دار الشروق، 1412هـ.ق، ج6، ص3524.

النظام الاجتماعيّ لذلك المجتمع سينهار وستسوده الفوضى بلا حدود. وعليه، فإنّ كلّ وضع ينتهي لأنّ تكون الثروة وخيرات المجتمع دولةً بين طبقة واحدة أو طائفة ما داخل المجتمع، فهو مُخالف لرؤية القرآن في ضمان حياة المجتمع السعيدة، ومدمّر للنظام الاجتماعيّ عمومًا. ومن هنا، نلاحظ أنّ الآية الكريمة الأولى، تشير إلى قاعدة أساسية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الإسلامي، والآية الثانية تشكّل منطلقًا مركزيًا -أيضًا- في تشريع السلطة العامّة للدولة، على التصرف في القطاع العام؛ وفق ما تراه مناسبًا.

6. الوحدة (وحدة الأمة):

قال -تعالى-: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾⁽¹⁾ وقال: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾⁽²⁾، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾⁽³⁾ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾⁽³⁾.

من العوامل المهمّة والمؤثّرة في تحقيق التغيير الاجتماعيّ وثباته ومثابته: الانسجام والتلاحم ووحدة الصف، وهذا العامل يُعدّ مبدأً أساسًا يجب الالتزام به وتجسيده في جميع قضايا الحياة الاجتماعيّة داخل المجتمع، لا في مواجهة العدوّ فحسب.

أمّا فوائد الوحدة الاجتماعيّة، فمن أهمّها:

أ. تنمية وعي الأمة وتقويته؛ بفهمها نفسها بنفسها؛ فهما صحيحًا بعيدًا عن التناحر والتنافر.

(1) سورة الأنبياء، الآية 92.

(2) سورة المؤمنون، الآية 51.

(3) سورة آل عمران، الآيتان 102-103.

ب. تحقيق روح التعاون في مواجهة التحديات والعوائق الاجتماعية المحيطة.

ج. اكتساب القوة والعزّة والمناعة.

د. تحقيق روح العدالة والألفة والمحبة داخل المجتمع.

هـ. التغلّب على روح التعصّب السلبي والجمود الفكريّ.

و. ضمان بقاء الأمة ووحدة رسالتها ومواصلة نهجها.

ز. التبادل الثقافيّ وبناء روح التفاهم والثقة المتبادلة، وغيرها من

الفوائد الحميدة التي تساهم في بناء الكيان الاجتماعيّ الصحيح

الذي يضمن للفرد والمجتمع حياة سعيدة آمنة.

وهكذا نكون قد اطلعنا على العوامل المركزيّة المقومّة لعملية التغيير

الاجتماعي التي تعرّض لها الكتاب المجيد بصورة إجمالية.

خاتمة:

بناءً على ما تقدّم نستخلص جملة من الأمور؛ هي:

- الأسس في اللغة جمع أساس، وهو قاعدة البناء وأصل كلّ شيء ومبدؤه.

يُطلق التغيير ويُراد به تارةً: مصدر وجود الشيء وعلته، وأخرى: أعمّ

القضايا وأبسط المعاني التي تستنبط منها المعارف أو التعاليم أو الأحكام.

- التغيير في اصطلاح بعض الاجتماعيين هو: «حركة نهضوية تنطلق من

الذات للتحرك من أسر الموجّهات الخاطئة والدوافع الفاسدة التي تحجب

النفوس عن فضاء الإبداع الرحب وتصدّها عن التعالي التاريخيّ نحو المثل

الأعلى».

- التغيير وفق الرؤية القرآنية: فهو حالة نفسانية تنطلق من واقع ذات

المجتمع وكيانه الوجوديّ -محتواه الداخليّ-؛ لتنعكس على حالته وواقعه

الخارجيّ والمحيط، قال -تعالى-: ﴿.. إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا

يَأْنَفْسِهِمْ⁽¹⁾، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا يَأْنَفْسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾.

- تتحدّد أسس التغيير الاجتماعيّ في: تحديد المثل الأعلى (سمو الهدف)، والإرادة والعزم، والفكر، والإيمان والعمل الصالح، والمشیئة الإلهیة.
- تقسم عوامل التغيير الاجتماعيّ إلى: العامل الدينيّ (إصلاح الرؤية الكونیة العقديّة)، والعامل التربويّ والثقافيّ (إصلاح الحالة النفسیة والفكريّة للمجتمع)، والعامل السياسيّ (إصلاح الحالة السياسيّة وإدارة المجتمع)، والعامل الاقتصاديّ (إصلاح الحالة الصحيحة للواقع الاقتصاديّ داخل المجتمع)، والعدالة الاجتماعيّة (المساواة العادلة بين مختلف أطياف المجتمع)، والوحدة (وحدة الأمة).

- الحديث عن التغيير الاجتماعيّ الصحيح من دون الرجوع إلى التعاليم السماویة المقدّسة، والتدبّر فيها، أمر محكوم عليه بالفشل والانحياز.

(1) سورة الرعد، الآية 11.

(2) سورة الأنفال، الآية 53.